فابراته ثم ادعت الجهل بما ابراته منه فان صدقها الزوج فلا اشكال وان
كذبها بانت بقوله لانه يدعي صحة البراة التي علق عليها الطلاق ٧
هذا ما افتى به البلقيني وهذا الانزاع فيه في الظاهر واما في الباطن هو
فالامر مبني على حقيقة الحال وهذا بالنسبة الى الطلاق واما بالنسبة
الى المطالبة بالمال فان كانت مدعية الجهل حين العقد صحيحة بان كانت
صغيرة او كبيرة ولم يدل دليل على علمها بالمهر فالقول قولها كذا في
ادب القضا للسيد والغزي ونقل عنه السيد وهو ظاهر بالنسبة الى المال
واما باعتبار الحكم عليه بعدم الطلاق فمحل نظر اذا رجع وصدقها ولا
نزاع في انه بدين فرع لو ابراء زدين ورثه عن ابيه ثم ادعى الجهل
فالقول قوله بخلاف ما لو علم ثم ابراه ثم ادعى الجهل بالمبرا منه فلا
يقبل فرع لو علق طلاقها على ابرائه من صداقها فابرته عالمين
بالمعلق عليه فادعى انهما ظنا حجره واقام بذلك بينة وحكم
وحكم الحاكم به فقد تبينا عدم وقوع الطلاق لعدم صحة
البراة المعلق عليها نعم لو وجد من الزوج معاوضة للاب وادعى
انها رشيدة واخذناه في الظاهر لضمنه الاعتراف بالبسوتة خاتمة
فيها مسئلتان الاولى لو قال الزوج ان ابراتني فلانا من دينك
الذي عليه فانت طالق فابراته وقع الطلاق رجعيا لانه ليس بخلع لان
شرط الخلع ان يعود نفع عوض على الزوج ولم يوجد ذلك ما لم يضمن فيه وانها
انتفع به اجنبي وهذه نقلها الشيخان عن القفال الثانية ما قدمناه
من اشتراط ابرائها في مجلس التواجب هو ظاهر فيما اذا كانت الصيغة
ان ابرائيني واما لو قال ان ابرائني زوجتي من صداقها فهي طالق
فهل يشترط الفور نظرا الى ان معاوضة ام لا نظرا الى التعليق ٧
المعتمد بعدم حنطاب لما في كلام الحاصل والراجح منه انها ان
كانت حاضرة اشترط الفور وان كانت غايبة فان اراد الزوج ان
يعلمها بعض الحاضرين او ارسل اليها رسولا فيشترط ابراتها فورا

عند

لعلم ٢
لتضمنه

عند بلوغ الخبر فان اخر لم يقع الطلاق اصلا نظرا الى المعاوضة المقتضية
المقتضية للفورية ولا ينافيه ما في فتاوي ابن الصلاح من انه لو قال
ان وهبتني صداقك فانت طالق طلقة رجعية فقالت في غير ذلك
المجلس ابرائك تطلق ولا يعتبر في هذا ما يعتبر في نظيره من الخلع
اي لانه صرح بقوله طلقة رجعية وحينئذ صرح بذلك يخرج المسئلة
للتعليق بالصفة ويبقى النظر في وقوع هذا الطلاق رجعيا فاع ن
التعليق على هبة الصداق لا الابراء منه فان نظر الى المعنى سلم الوقوع
وان نظر الى اللفظ فقد صرح الولي العراقي في قولهم ان ابرائيني فانت
طالق فقالت ابراك الله انه لا يقع كما لا يخفى وهو نظير ما مر فيه تنبيه
قد علمت ان الراجح ما قدمناه في المسئلة الثانية من الخاتمة ونقل التا شري
عن ابن عجيل انه لا يشترط الفور لانه لم يستدرك منها حوابا لكن هل
يكون رجعيا على مقالته ام بائنا كل محتمل ونقل بعض اهل اليمن انه
رجعي والتحقيق ان يقال ان اطلق وقع رجعيا وان خص شيا بالبراة
في اللفظ والنية وطاوعته عليه وقع بائنا وهذا كله على قول
ابن عجيل رحمه الله والمعتمد اشتراط الفور نظرا للمعاوضة واما
المسئلة الثالثة وهو ان يقول الزوج ان ابرائتيني من صداقك او من
نفقة العدة او المتعة مثلا يجب في الحال فانت طالق فتقول ابرا تك
من صداقي او من نفقة العدة او ابرائتك فلا يقع به طلاق لانه علقه ٧
بصفتين بالابراء عن الصداق وعن نفقة العدة وهو غير واجبة فالبراة
عنها غير صحيحة فلا طلاق كما قاله المحاربرزمي والقفال والسبكي و
الاذرعي والزركشي وغيرهم وبه افتى شيخنا الامام البكري ولا فرق
في ذلك بين ان يعلم عدم التعليق ام لا فلو اراد التلفظ بالبراة وسبق
وقع رجعيا وحيث قلنا لا يقع فهل يبرا الزوج هل من صداقها لانها
ابرائه منه عالمة بها ام لا لانها انما ابرائه طامعة في الطلاق ولم يقع قال
السيد الذي يفهم من كلامهم من نظايره انه يبرا وبه صرح الاذرعي ٧